# بطاقة تقييم للأمور اللازم إنجازها

تحديث سبتمبر 2021

## ملخص:

مع حلول نهاية شهر سبتمبر، ومرة جديدة، ما تحققش إلا شي محدود لضمان انتخابات حرة ونزيهة وآمنة في ديسمبر. هذا التقدم يمكن ملاحظته في مجال دعم وتعزيز حقوق المرأة في السياسة (الهدف رقم 5) وفي مجال ضمان إمكانية تسجيل الناخبين. ولكن، حكومة الوحدة الوطنية ما قدرتش إنها تحقق أي من التزاماتها الثانية تقريباً. ما زال من واجبها ضمان حق كل فرد في حرية التعبير وتشجيع الإعلام الحرّ (الهدف رقم 1)، وحماية الحق في حرية التجمّع السلمي وتكوين الجمعيات (الهدف رقم 2)، إلا إنها عملت بنشاط على عرقلة عمل المجتمع المدني في ليبيا (الهدف رقم 3). وإن كان صار تقدّم جداً محدود في مجال تسجيل الناخبين والحقوق السياسية للأقليات، إلا ان ما زال على الحكومة إنها تضمن الحق في المشاركة السياسية للجميع (الهدف رقم 4). و في النهاية، نلاحظوا ان الحكومة ما قدرتش على تعزيز أو ضمان الشفافية والحق في المعلومات للجميع (الهدف رقم 6)، ولا ضمان مساحة آمنة في مراكز الاقتراع وأمن الناخبين (الهدف رقم 7). يعني بالإجمال، من الواضح أنّ حكومة الوحدة الوطنية قاعدة تقلل في جهودها للالتزام بخارطة الطريق. لمزيد من المعلومات على شن هو الي تحقق وشن هو اللي ما تحققش في شهر سبتمبر راجع معانا بطاقة التقييم لهذا الشهر .

## مفتاح التقييم:

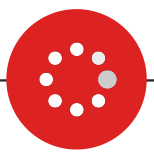

### ما تحققش

ما تمش أي إجراء لمعالجة الأهداف أو تم اعتماد تدابير معينة ولكن عكس الأهداف المقترحة.

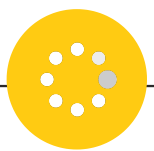

### بعض التقدّم

قامت السلطة التنفيذية بتدابير معينة لمعالجة الأهداف وتطبيقها جزئياً.

### تحقق بنجاح

قامت السلطة التنفيذية بتدابير معينة لمعالجة الأهداف وتطبيقها بنجاح.

# 1 #

## ضمان حق كلّ فرد في حرية التعبير وتشجيع الإعلام الحرّ

ما تحققش

ما تحققش

- **إلغاء جميع الأنظمة والقرارات الي تفرض قيود غير متناسبة وغير مشروعة على حرية التعبير وحرية الصحافة ؛**

ما تحققش

- **ضمان التحقيق في الاعتداءات والتهديدات الي توصل في كل من يعبّر عن رأيه بشكل علني ومساءلة مرتكبيها ؛**

في يوم 11 سبتمبر، تمّ أخيراً الإفراج عن الصحفي إسماعيل علي بوزريبة ، مراسل وكالة الغيمة الليبية للأخبار وقناة أجدابيا بعد أن مُنح العفو من قبل المشير خليفة حفتر. وكان بوزريبة مسجون في الحبس الانفرادي لحوالي ثلاث سنوات اللي حكمت عليه المحكمة العسكرية في بنغازي بعقوبة السجن مدة 25 عاماً في مايو 2020 بتهمة "التواصل مع قناة تلفزيونية تدعم الإرهاب". ولكن، بوزريبة ما زالت حريته مقيدة في التعبير عن رأيه فحسب ما افادت به مراسلون بلا حدود أنّه اجُبر، ، إ على توقيع تعهد لما تم الافراج عليه بعدم التحدث إلى وسائل الإعلام ،و عدم وصف ظروف احتجازه للمنظمات الدولية. و إلى الآن، ما تمكنش إسماعيل علي بوزريبة ان يحصل على أي وثيقة تثبت إسقاط التهم المنسوبة إليه أو إنهاء مدة عقوبته، الشي الي يخلي بوزريبة و اهله متخوفين من امكانية الغاء قرار العفو والزج به في السجن مرة ثانية لقضاء عقوبته الي مليهاش اي أساس من الصحة . وبالتالي، ضروري على حكومة الوحدة الوطنية انها تضمن تبرئة بوزريبة وكل المحتجزين بصورة تعسّفية لحديثهم العلني من جميع التهم وإفساح المجال أمام حرية التعبير من دون أيّ تهديد بالانتقام.

ما تحققش

- **ضمان وصول الإعلام إلى السياسيين، عن طريق تقديم ملخص المعلومات إلى وسائل الإعلام عن التقدّم الي صاير، وضمان التعليق على القضايا العامة من غير رقابة أو قيود وإعلام الرأي العام**

# 2 #

## تعزيز السلام من خلال حماية الحق في حرية التجمّع السلمي وتكوين الجمعيات

ما تحققش

ما تحققش

- **الحرص على أن تكون القيود على اللقاءات العامة مشروعةً ومحصورةً بحماية النظام العام، والسماح بإقامة التجمّعات السلمية بأمان؛**

بعض التقدّم

- **ضمان حرية المشاركة بأيّ نشاط سياسي سواء على المستوى الفردي أو من خلال الأحزاب السياسية أو التنظيمات الأخرى والامتناع عن عرقلة عملية تشكيل الأحزاب السياسية في الفترة التي تسبق الانتخابات؛**

أعلن رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمّد يونس المنفي في بداية شهر سبتمبر عن انطلاق المصالحة الوطنية الشاملة رسمياً، واللي من ضمنها الإفراج عن عددٍ من السجناء السياسيين وقيادات النظام السابق. وبالفعل تمّ إطلاق سراح أول مجموعة من بينهم الساعدي القذافي، نجل القذافي في 5-6 سبتمبر. ووفقاً للمتحدثة باسم المجلس الرئاسي، نجوى وهيبة، فإنّ المجلس سوف يعمد إلى إطلاق سراح سجناء إضافيين من ضمنهم أحمد رمضان، رئيس الأركان والمخابرات في نظام القذافي. هذا القرار اللي رحّبت بيه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بدورها وأعلنت أنّه يمثّل خطوةً نحو الامتثال لسيادة القانون وحقوق الإنسان واعتماد عملية مصالحة وطنية مبنية على احترام حقوق الإنسان. من هذا المنطلق، ما زال الآلاف قيد الاحتجاز التعسّفي في السجون في مختلف أرجاء ليبيا. ويجب بالتالي إما توجيه التهم إليهم ومحاكمتهم وإمّا إطلاق سراحهم.

ما تحققش

- **التحقيق في الاعتداءات الهادفة إلى انتهاك الحق في حرية التجمّع السلمي وتكوين الجمعيات وإخضاع مرتكبيها للمساءلة**

في 26 سبتمبر، تم اختطاف رئيس الرابطة الليبية للشباب عماد الحاراتي في طرابلس بعد مطالبته بالتظاهرات السلمية دعماً لانتخابات ديسمبر. وما زال مكانه مجهولاً. ويعتبر هذا الاختطاف، اللي صار قبل شهرين من الانتخابات، مقلق ويهدّد إمكانية حدوث انتخابات حرة ونزيهة. بهذا على حكومة الوحدة الوطنية أن تضمن الإفراج الفوري عن الحاراتي والتحقيق في عملية اختطافه ومحاسبة الجناة لمحاولتهم تقييد حقه في حرية التعبير والتجمّع السلمي.

# 3 #

## دعم وتيسير عمل المجتمع المدني

ما تحققش

ما تحققش

- **إلغاء القوانين القمعية المقصود بها عرقلة عمل منظمات المجتمع المدني وإعاقة أنشطتها في ليبيا، ومنها القرار رقم 286 لسنة 2019؛**

تؤدي مفوضية المجتمع المدني مهامها بصورة تعسّفية، فتفرض قيوداً مختلفةً على منظمات المجتمع المدني على غرار التشريعات في عهد القذافي، منتهكة بذلك القانون الدولي والمعايير وأفضل الممارسات الهادفة لحماية حرية تكوين الجمعيات. فعوضاً عن إلغاء القرار رقم 286 لسنة 2019، تعتزم حكومة الوحدة الوطنية اتخاذ خطوات إضافية من خلال إقرار مرسوم جديد يؤدي إلى قمع إضافي لمنظمات المجتمع المدني وأنشطتها في ليبيا، علماً أنّ القرار الجديد لا يحدد ولاية مفوضية المجتمع المدني أو تركيبتها. وهو ما من شأنه فرض عراقيل إدارية جديدة أمام منظمات المجتمع المدني. فبموجب القرار رقم 286 ومشروع القرار الجديد، يمكن لمنظمات المجتمع المدني اللي ترتكب في مخالفات بسيطة أنها تواجه عقوباتٍ غير متناسبة بما فيها التهم الجنائية بموجب قانون العقوبات الليبيواللي ممكن تؤدي إلى السجن مدى الحياة. وهذا مش بس يأدي إلى انتهاك الحق في حرية تكوين الجمعيات ، لكن هو ايضاً يهدد في حقها في حرية التعبير. بالتالي، على حكومة الوحدة الوطنية إلغاء القرار رقم 286 والامتناع عن إصدار مشروع القرار الجديد والتوقف عموماً عن اعتماد سلوك معادٍ ضدّ منظمات المجتمع المدني إذا كان من المقرر عقد انتخابات حرة ونزيهة، بما يتسق مع التزامات حكومة الوحدة الوطنية (راجع خارطة الطريق).

ما تحققش

- **ضمان التحقيق في جميع انواع الإساءة منها التهديدات والأعمال الانتقامية ضدّ منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان واخضاع مرتكبي هذه التجاوزات للمساءلة؛**

من الضروري جداً التحقيق في حادثة اختطاف عماد الحاراتي، رئيس الرابطة الليبية للشباب وإخضاع الجناة للمساءلة. فاحني على بعد شهرين بس من الانتخابات، و هذا السلوك الإجرامي ضدّ من يتحدثون في العلن يؤثر على عقد انتخابات حرة ونزيهة، ولا يجوز أن يمرّ بدون عقاب.

# 3 #

## دعم وتيسير عمل المجتمع المدني

ما تحققش

ما تحققش

- **ضمان أن تكون مفوضية المجتمع المدني هيئةً مستقلّةً تعمل باستقلالية وأن تكون لها ميزانيتها الخاصة، وضمان عدم إخضاع عملها لأيّ تدخّل من قبل السلطات السياسية، أو قوات الاستخبارات المركزية أو القطاع الأمني منها المجموعات المسلّحة والميليشيات.**

إنّ مشروع القرار إلي تعمل عليه حكومة الوحدة الوطنية حالياً من المقرر أن ينشئ مفوضية مجتمع مدني من المرجح أنها لن تعمل باستقلالية عن الضغوط السياسية. ومن غير الواضح إلى الآن ما ستكون عليه ولاية هذه المفوضية أو تركيبتها. ومما لا شك فيه أنّ غياب الشفافية مثير للجدل بما أنّه يمكن أن يمنع منظمات المجتمع المدني من أداء مهامها خوفاً من النتائج اللي يمكن أن تترتب عليه.

# 4 #

## ضمان الحق في المشاركة السياسية وإتاحتها للجميع

ما تحققش

ما تحققش

- **ضمان مشاركة الأقليات عبر توفير المعلومات بجميع اللغات الأصلية، بما فيها الأمازيغية ولغة الطوارق والتبو للوصول إلى الجماعات المحلية كافة؛**

من الواضح أنّ المعلومات المحيطة بالانتخابات مش قاعدة توصل لكل الليبيين، خاصة من اللي يتكلموا في لغات السكان الاصليين . وفي حالة استمرار هذا الأمر، فمش راح تكون نتائج الانتخابات ممثلةً لكامل الشعب الليبي وستؤثر على شرعيتها. فلهذا ضروي جداً أن تتاح جميع المعلومات في اللغات الأصلية الليبية لضمان مشاركة الجميع.

ما تحققش

- **ضمان الحصول على المعلومات المتعلّقة مثلاً بكيفية التصويت في صيغ متاحة للجميع، وبمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة والي يعانوا من إعاقة بصرية أو من صعوبات في التعلم؛**

من الواضح أنّ المعلومات المحيطة بالانتخابات مش قاعدة توصل لكل الليبيين من الاشخاص ذوي الإعاقة زي اصحاب الإعاقة البصرية أو الي عندهم صعوبات في التعلم .وفي حالة استمرار هذا الأمر فمش راح تكون نتائج الانتخابات ممثلةً لكامل الشعب الليبي وستؤثر على شرعيتها.

بعض التقدّم

- **ضمان أن تكون عملية تسجيل الناخبين شاملةً ومتاحةً وأن يسمح لأكبر عدد ممكن من الليبيين المؤهلين للتصويت من داخل البلاد وخارجها بتسجيل أسمائهم. ويجب القيام بتعديلات خاصة للأفراد المهجرين غير المتواجدين في مقرّ إقامتهم المعتاد والذين قد لا يتمكنون من الوصول إلى السجلّات المدنية؛**

نشرت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات عن طريق حساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي معلومات حول تسجيل الناخبين في الخارج (راجع هذا الرابط ). وفي 17 سبتمبر، اختتم التسجيل للتصويت لليبيين في الخارج مع تسجيل 10729 ناخباً جديداً. وهو ما رفع مجموع الليبيين المسجّلين، في الوطن وخارجه إلى 2،865،624 من بينهم نسبة أكثر من 40% من النساء. وقد أفادت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات أنّ بعض الإدارات المحلية، بالأخص مديرية أمن سبها، قامت بحملات توعية للانتخابات أثناء فترة تسجيل الناخبين (توزيع المطويات).

ولكن، من الضروري جداً القيام بخطوات إضافية لمنح الليبيين الطوارق والأشخاص النازحين في الداخل فرصة الوصول إلى التسجيل للاقتراع، بما في ذلك عن طريق تيسير عودة النازحين إلى بلداتهم الأم.

# 4 #

## ضمان الحق في المشاركة السياسية وإتاحتها للجميع

ما تحققش

ما تحققش

- **تسهيل عودة الأشخاص المهجرين عودةً آمنةً وسالمةً وكريمةً، بما يسمح لهم بالتسجيل والتصويت في بلادهم**

في 10 سبتمبر، أعلن يان كوبيتش أنّ وكالات الأمم المتحدة تزيد من دعمها للجهود الوطنية الليتهدف لإيجاد حلول دائمة لمجتمعات النازحين، بما في ذلك مع اللجنة العليا المشتركة بين الوزارات لحكومة الوحدة الوطنية المعنية بالأشخاص النازحين في الداخل . ولكن، حكومة الوحدة الوطنية ما اعلنتش عن عمل هذه اللجنة أو عن أي إجراء اتخذته لتيسير عودة النازحين إلى بلدتهم الأم.

ما تحققش

- **ضمان عدم تمييز القواعد الانتخابية بين الناخبين أو المرشّحين المحتملين أو استبعادهم على نحوٍ تعسّفي؛**

في 9 سبتمبر، نشرت مجلس النواب الليبي مسودة لقانون الانتخابات الرئاسية (القانون رقم 1 لسنة 2021) و قام بارسالها إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ومن ثم قام رئيس مجلس النواب عقيلة صالح بالمصادقة على القانون من جانب واحد من غير تقديم النسخة النهائية إلى مجلس النواب للتصويت عليه. هذا القانون الي قام برفضه المجلس الأعلى للدولة بعد أن انتُقد صالح على تخطي الأصول القانونية ومحاولة تفضيل بعض المرشحين. من هذا المنطلق ضروري من اعتماد القواعد الانتخابية بعد العملية الديمقراطية لضمان إمكانية مشاركة جميع المرشحين والناخبين بحرية ونزاهة في الانتخابات. ومن غير شك أنّ هذه القرارات الأحادية الطرف واللي تعتبر مخالفةً للعملية الديمقراطية تهدّد العملية الانتخابية والاستقرار السياسي الشامل والسلام المستدام في البلاد.
في سبتمبر، عبّر مجتمع الطوارق عن مخاوفه من أن يتم استبعاد أفراده من العملية الانتخابية في ديسمبر 2021. والشهر الماضي، في أوباري، قامت منظمة المجتمع المدني الخاصة بالطوارق، حراك لا للتمييز، بتنظيم تظاهرة استنكاراً لواقع أنّه، ومع اقتراب الانتخابات الرئاسية، فإنّ السلطات الليبية مستمرّة في استبعاد "المكوّن الأصلي للشعب الليبي". فوفقاً لخارطة الطريق (المادة الأولى (2-8))، يجب على حكومة الوحدة الوطنية أن تعالج المسائل الإدارية لتهيئة الظروف المناسبة للانتخابات. وليومنا هذا، ما تمش اصدار للأقليات في ليبيا إلا تسجيل مؤقت الغير معترف بحقوق المواطنة كما من المفترض أن يكون . ونتيجةً لهذا، في 20 سبتمبر، التقى دبيبة مع ممثلين من الطوارق لتحديد الصعوبات اللي تواجه في السكان المقيمين في أوباري. ولم يتبلور شيء حتى اللحظة عن هذا الاجتماع، وما زال على حكومة الوحدة الوطنية أن تعطي الليبيين الطوارق إمكانية الوصول للتسجيل للتصويت.

# 4 #

## ضمان الحق في المشاركة السياسية وإتاحتها للجميع

ما تحققش

بعض التقدّم

- **توفير الدعم المالي الفوري للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات ومؤسسات الدولة المعنية بالعملية الانتخابية، لتتمكن من تأدية مهامها على أفضل وجه ممكن، وفقاً لخارطة الطريق (المادة الرابعة – 4)، بالإضافة إلى حملات نشر الوعي والتوعية حول أهمية إدماج المجموعات الأكثر تأثراً في العملية السياسية**

- بتاريخ 13 سبتمبر، وقّعت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ووزارة التربية والتعليم مذكرة تفاهم تحضيراً للانتخابات الجاية. وتتضمّن مذكرة التفاهم أحكاماً تتعلّق باستخدام المباني والمرافق التربوية كمراكز اقتراع، بالإضافة إلى تنظيم برامج تدريبية موجهة إلى موظفي مراكز الاقتراع (حول الإجراءات التي يقتضي اتباعها ومسؤوليات الجميع من أجل نجاح الانتخابات).
- وبالإجمال، وقبل ثلاثة شهور بس على انتخابات ديسمبر، حكومة الوحدة الوطنية ومجلس النواب مازال ما اتفقوش على ميزانية موحدة . ومن غير الشك أنّ عدم امكانية حكومة الوحدة الوطنية ومجلس النواب على العمل مع بعض من أجل إعادة إعمار ليبيا تهدّد عملية صنع السلام في ليبيا. ففي 21 سبتمبر، نفّذ مجلس النواب تصويتاً لسحب الثقة من دبيبة وحكومة الوحدة الوطنية. اللي في نفس الوقت ، تم رفضه من قبل المجلس الأعلى للدولة والإجراء إللي أدّى ليه، وأدانهمعلى اعتبار انه انتهاك للإعلان الدستوري واتفاق الصخيرات لعام 2015. وأعلن أعضاء مجلس النواب اللي اعترضوا على سحب مجلس النواب الثقة من الحكومة أنّ هذا الإجراء يمكن أن يؤدي إلى أزمة دستورية في ليبيا ويعرقل انتخابات ديسمبر.
- وفي سياق التحضير للانتخابات، قامت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، هذا الشهر،
- بتنظيم اجتماعات وتدريبات مختلفة لموظفي المفوضية الوطنية العليا للانتخابات والمجتمع المدني:
- -بتاريخ 29 سبتمبر، نظّمت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات جلسةً حواريةً مع ممثلي وسائل الإعلام تحت عنوان: التوعية الانتخابية في مرحلة تسجيل الناخبين واستشراف المرحلة القادمة".
- -وفي وقتٍ سابقٍ من هذا الشهر، نظّمت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات جلساتٍ تدريبيةً لموظفي المفوضية حول توزيع بطاقات الناخبين.
- -طيلة شهر سبتمبر، أقامت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات الدورة التوعوية الاولى لمراقبة الانتخابات (جلسات عدة ومكاتب الإدارة الانتخابية في ليبيا) بالشراكة مع مفوضية المجتمع المدني، والهدف منها تدريب وتعريف المراقبين بحقوقهم وواجباتهم ودورهم في العملية الانتخابية بكونهم شريك أساسي مع المفوضية .ولكن، تجدر الإشارة إلى أنّ وحدها منظمات المجتمع المدني المسجّلين مع مفوضية المجتمع المدني يمكنها المشاركة في هذه الدورات التدريبية. وبالتالي، ونظراً للقيود على المجتمع المدني بما في ذلك التسجيل (راجع الهدف 3 أعلاه)، فمن شأن ذلك أن يحدّ من عدد المنظمات غير الحكومية النشطة للمشاركة في هذه العملية. وهذا ما يسلّط الضوء ثانيةً على الحاجة إلى إلغاء القرار رقم 286 وإزالة القيود المفروضة على المجتمع المدني.

# 4 #

## ضمان الحق في المشاركة السياسية وإتاحتها للجميع

ما تحققش

بعض التقدّم

- **تحضير مكاتب الاقتراع للسماح للأشخاص ذوي الإعاقة بالمشاركة في العملية الانتخابية.**

في 15 سبتمبر، تمّت عبر أثير راديو تاجوراء استضافة حلقة حوارية تم خلالها التطرق لعدة مواضيع تخص الأشخاص ذوي الإعاقة ودورهم في العملية الانتخابية وأهمية المشاركة فيها. وفي أثناء الحوارات، شدّد ممثلون من مكتب الإدارة الانتخابية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ووحدة دعم الأشخاص ذوي الإعاقة في المفوضية الوطنية العليا للانتخابات على أهمية مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات. بالإضافة إلى ذلك، في 10 سبتمبر و18 سبتمبر، عقدت وحدة دعم الأشخاص ذوي الإعاقة جلسةً تدريبيةً للأشخاص ذوي الإعاقة في مصراتة وجلستين توعويتين حول حقوق المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي نهاية المطاف، في 21 سبتمبر، عقد مدير إدارة التوعية والتواصل في المفوضية الوطنية العليا للانتخابات اجتماعاً لمناقشة الوصول إلى مراكز الاقتراع للأشخاص ذوي الإعاقة. وهذه كلها خطوات إيجابية لضمان قدرة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتخابات.

# 5 #

## دعم وتعزيز حقوق المرأة في السياسة

ما تحققش

بعض التقدم

- **إتاحة عملية تسجيل الناخبين للنساء كافة، بصرف النظر عن الوضع الاجتماعي، بما في ذلك الوضع العائلي؛**

في 8 سبتمبر، التقى ممثل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات مع رئيس منظمة المجتمع المدني ليبية وابني غريب بهدف زيادة المشاركة مع المجتمع المدني في الجنوب، بما في ذلك حقوق النساء الليبيات المتزوجات من رجالٍ غير ليبيين. وهذه خطوة أولى نحو ضمان التسجيل للنساء.
وفي 17 سبتمبر 2021، كان اليوم الأخير لتسجيل الناخبين في الخارج، وتمّ تسجيل 10729 ناخباً من بينهم 3433 من النساء (32% من المجموع). ويبلغ المجموع الإجمالي 2،856،624، بما في ذلك 43% من النساء.

بعض التقدّم

- **تعزيز بيئة عامة وسياسية خالية من التهديد والتحرّش والأعمال الانتقامية لضمان قدرة المرأة الكاملة والمتساوية على تنظيم الحملات السياسية والمشاركة فيها قبل الانتخابات**

في نهاية شهر أغسطس 2021، التقى رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات مع وزيرة الدولة لشؤون المرأة وقوى فاعلة أخرى في ليبيا لتعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات. و بهذه المناسبة، أعلن رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا يان كوبيتش، أنّ "الأمم المتحدة تدعم جهود المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وسائر القوى الفاعلة لتعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات." رحّب كوبتيش بالمبادرات المشتركة اللي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مع وحدة قضايا النوع الاجتماعي، بما فيهم "سلسلة من الورش التدريبية التفاعلية عبر الإنترنت لإشراك شريحة واسعة من الشبكات المعنية بالمرأة عبر ليبيا حول مواضيع انتخابية مختلفة بما في ذلك العنف الانتخابي المبني على النوع الاجتماعي وحملات المرشحات." من جهةٍ أخرى، حكومة الوحدة الوطنية ما اعلنتش عن أي خطوات لتعزيز المشاركة الحرة والآمنة في الانتخابات. واللي من المفترض انها تقوم ببذل جهود أكبر لضمان حماية المرأة الراغبة في الترشّح في الانتخابات أو الفوز بمناصب سياسية. ولا ينصّ النمط المستمرّ للإساءة ضدّ النساء في المناصب السياسية على بيئةٍ مشجّعة أو آمنة للمرأة للمشاركة في الحياة السياسية ويجب معالجتها.

# 5 #

## دعم وتعزيز حقوق المرأة في السياسة

ما تحققش

ما تحققش

- **ضمان التطبيق الفوري لحصة مشاركة المرأة أي كوتا 30% كما تنصّ عليها خارطة الطريق؛**

ما تحققش

- **ضمان التحقيق في جرائم العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف الإلكتروني ضدّ المرأة وإخضاع مرتكبيها للمساءلة.**

وفيما تقام بعض المبادرات الإيجابية لزيادة الوعي حول العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، يبقى من الضروري جداً التحقيق في هذه الجرائم وإخضاع الجناة للمساءلة.

# 6

## تعزيز الشفافية والحق في المعلومات والالتزام بهما كأساس للديمقراطية والحكم الرشيد

ما تحققش

ما تحققش

- تقديم الكشف المالي بذمتكم المالية، كما التزمتم؛

ما تحققش

- إبلاغ الشعب الليبي بأهدافكم والجهود التي بذلتموها طوال الفترة التي تسبق الانتخابات لضمان الشفافية وإجراء انتخابات حرّة ونزيهة

ما تحققش

- نشر تحديثات شهرية حول التقدّم المحرز للتقيّد بشروط خارطة الطريق في الفترة التي تسبق الانتخابات.

# 7 #

## إنشاء مساحة آمنة في مكاتب الاقتراع وضمان أمن الناخبين والمرشحين

ما تحققش

ما تحققش

- **ضمان احترام "الاتفاق من أجل وقف إطلاق نار كامل ودائم في ليبيا" واعتماد خطة للتخفيف من خطر تصعيد العنف، وتحديد إجراءات عملية وملموسة تهدف لمنع المزيد من الانتهاكات في الفترة التي تسبق الانتخابات**

في بداية سبتمبر، صار إطلاق نار في طرابلس بين القوات المسلّحة المتناحرة، الشي اللي يعبر على وجودمناخ انعدام الأمن المستمرّ في ليبيا. وعلى سبيل التذكير، صارت اشتباكات الشهر الماضي في مدينة الزاوية، غرب طرابلس، الشي اللي يهدّد العملية السياسية ويظهر انعدام الأمن في البلاد. فلازم من حكومة الوحدة الوطنية انها تنشئ مساحة آمنة للناخبين للمشاركة في الانتخابات، ومن خلال انها تمنع تجاوزات اتفاق وقف إطلاق النار من قبل أي مجموعات مسلّحة في ليبيا من خلال اعتماد خطة لتخفيف مخاطر التصعيد.

ما تحققش

- **ضمان وصول المراقبين المستقلين إلى مكاتب الاقتراع ومنع الاعتداءات من قبل الميليشيات والمجموعات المسلّحة؛**

ما تحققش

- **ضمان مساءلة مرتكبي الاعتداءات وكلّ من يحاول عرقلة العملية الانتخابية الديمقراطية والوصول إلى الاقتراع وتقييد حريات التعبير والتجمّع السلمي وتكوين الجمعيات**

ما تحققش

- **الامتناع عن عرقلة عمل السلطة القضائية وضمان سلامة مقارّها لتمكينها من أداء مهامها.**